مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ما بعد إطلاق الرصاصة الأخيرة: واجبات العالم في زمن الهدنة المتشققة

إعداد: قسم الدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للأبحاث

تُقدّم هذه الورقة تحليلاً نقدياً للحرب التي اندلعت في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م، بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وتتتبع تداعياتها على المنطقة حتى إعلان الهدنة في الثامن من أبريل ٢٠٢٦م، وما تلاها من اضطرابات. ولا تُعنى هذه الورقة بوصف مسار القتال بقدر ما تُعنى بتشريح العقل السياسي الذي أنتج هذا الصراع، وتحديد الواجبات الملقاة على عاتق كل طرف في مرحلة ما بعد الحرب.

الموقف الجوهري لهذه الورقة أن ما جرى لم يكن صدمة مفاجئة، بل حصيلة حتمية لعقود من السياسات المتراكمة: إسرائيل التي تُدير الصراع ولا تُنهيه، وإيران التي تُصدّر الأيديولوجيا وتُوظّف الوكلاء، وأمريكا التي تستخدم المنطقة ولا تراعي سيادة شركائها فيها. وفي المقابل، تُثمّن الورقة الدور الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في الحدّ من الانزلاق نحو الكارثة الإقليمية الشاملة، مع تحديد المتطلبات الضرورية لبناء استقرار حقيقي ومستدام.

أولاً: حرب لم تُولد في يوم واحد

من الطبيعي أن بدايات الحروب لا تُعلَن دائماً. وهي تبدأ غالباً بضربة في الفجر، وتنتهي أحياناً بهدنة متشققة ومفاوضات تتعثر في فنادق بعيدة عن الرماد؛ أو بنصر مؤزر واستسلام أحد طرفيها. في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م، أطلقت الولايات المتحدة وإسرائيل ضرباتهما الحربية المشتركة على إيران. ضربات مُخطَّطة ومُنفَّذة بقوة نيران هائلة، استهدفت إيران في عمقها: قيادتها ومرشدها ومؤسستها العسكرية ومنشآتها النووية وبنيتها التحتية. وأعادت هذه الحملة رسم خريطة الخوف والتوازن في المنطقة دفعةً واحدة.

جاءت الضربة مفاجئة وسط مفاوضات كانت تُوصف بأنها بلغت مراحل متقدمة، فأشعلت رداً إيرانياً بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وأغلقت طهران مضيق هرمز أمام الملاحة العالمية في ضربة أوجعت الاقتصاد الدولي قبل أن توجع أعداءها. وفي الثامن من أبريل ٢٠٢٦م، أي بعد أربعين يوماً من انطلاق الحرب، أُعلنت هدنة بوساطة باكستانية، بدت للوهلة الأولى نافذةً للتهدئة؛ لكنها لم تصمد. هدنات تُعلَن وتُنتهَك في اليوم ذاته، وتمديدات تُمنح بأيام معدودة، ومفاوضات تتعثر بين طهران وواشنطن، وحصار بحري أمريكي يخنق الموانئ الإيرانية، وإغلاق إيراني متقطع للمضيق يخنق أسواق الطاقة العالمية.

جاءت الضربة مفاجئة وسط مفاوضات كانت تُوصف بأنها بلغت مراحل متقدمة، فأشعلت رداً إيرانياً بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وأغلقت طهران مضيق هرمز أمام الملاحة العالمية في ضربة أوجعت الاقتصاد الدولي قبل أن توجع أعداءها

تجاوز سعر النفط مئة وخمسة دولارات للبرميل، واضطراب سلاسل الغذاء والدواء من جاكرتا إلى لوس أنجلس. وقُتل آلاف المدنيين، ونزح الملايين، وسُوّيت منشآت حيوية بالأرض. ولفهم حقيقة هذه الحرب، لا يكفي وصف ما جرى منذ الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م. بل لا بد من قراءة ما قبله بعقود. فهذه الحرب لم تولد في يوم واحد، بل تراكمت من سياسات إسرائيلية وإيرانية متبادلة الأخطاء، جعلت المنطقة برميل بارود ينتظر الشرارة. والمشكلة أن الشرارة حين جاءت لم تحرق الطرفين وحدهما، بل تعدّت إلى المنطقة كلها.

ثانياً: إسرائيل – قوة بلا أفق سياسي

منذ عقود وإسرائيل تُدار بمنطق واحد: الأمن أولاً وأخيراً، والقوة العسكرية هي الجواب على كل سؤال. وقد أنتج هذا المنطق تفوقاً عسكرياً لا يُنكَر، لكنه أنتج في الوقت ذاته دولة تعيش حالة حرب دائمة مع محيطها، تُراكم العداوات وتُصدّر الأزمات وتُرجئ كل تسوية سياسية إلى ما بعد القضاء على ‹التهديد› – والتهديد في هذه المعادلة لا ينتهي أبداً.

إسرائيل التي تبنّت ضربة فبراير ٢٠٢٦م، لم تفعل ذلك دفاعاً عن النفس فحسب، بل فعلته امتداداً لسياسة ممنهجة قائمة على إدارة الصراع لا إنهائه. دولة اختارت لعقود أن تُبقي جيرانها في حالة قلق دائم، وأن تستخدم القوة العسكرية أداةً أولى لا أخيرة، وأن تُوظّف التحالف الأمريكي غطاءً لسياسات لم يكن يجرؤ أحد على محاسبتها عليها. والنتيجة: منطقة لا تعرف الاستقرار، وإسرائيل نفسها لا تعيش الأمان الحقيقي رغم كل ترسانتها وتحالفاتها.

والأخطر من ذلك أن إسرائيل في لبنان واصلت ضرباتها حتى بعد إعلان هدنة الثامن من أبريل ٢٠٢٦م، وكأن وقف إطلاق النار اتفاقية تسري على الآخرين وحدهم. وهذا النهج – الذي يجعل من كل هدنة مؤقتة بالتعريف – هو ما يُفسد كل مسار دبلوماسي قبل أن يبدأ، ويُقنع المنطقة أن لا حلاً سياسياً ممكناً ما دامت إسرائيل تُعرّف الأمن بمعزل عن أمن جيرانها.

موقف هذه الورقة صريح: إسرائيل دولة تمتلك ترسانة نووية غير معلنة وتطالب محيطها بنزع السلاح، وتنتهك وقف إطلاق النار في اليوم الذي تُوقّعه، وتُوظّف التفوق العسكري أداةً لتجميد كل أفق سياسي – وهذه الدولة لا تبني أمناً بل تُنتج أزمات متجددة.

> **منذ عقود وإسرائيل تُدار بمنطق واحد: الأمن أولاً وأخيراً، والقوة العسكرية هي الجواب على كل سؤال. وقد أنتج هذا المنطق تفوقاً عسكرياً لا يُنكَر**

وبعد سكوت المدافع، على إسرائيل أن تُدرك أن ركوبها فوق متن القوة الأمريكية لا يمنحها أمناً دائماً، بل يمنحها تفوقاً مؤقتاً يراكم حولها الخوف والكراهية والشك، ليس في الشرق الأوسط فحسب بل حول العالم. وإذا أرادت أن تعيش آمنة في المنطقة، فعليها أن تنتقل من منطق القوة المفتوحة إلى منطق الدولة المحدودة: حدود معترف بها دولياً، والتزام واضح بالقانون الدولي، وطمأنة حقيقية للجوار، وكفّ عن إنتاج الأزمات بوصفها وسيلةً دائمة لإدارة الأمن. فالدولة التي لا تستقر داخل حدود سياسية واضحة تبقى في نظر محيطها مشروع تمدد لا مشروع تعايش. وقد نصّ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على إنهاء جميع حالات الحرب، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها وحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وهذه ليست عبارة تاريخية عابرة، بل شرط نفسي وسياسي لاستقرار المنطقة كلها.

ثالثاً: إيران – ثورة أكلت جيرانها قبل أن تأكلها الحرب

إذا كانت إسرائيل تُدار بمنطق القوة العسكرية المجردة، فإن إيران تُدار بمنطق لا يقل خطورةً: الثورة المُصدَّرة، والنفوذ المُموَّه، والوكلاء المسلحون بوصفهم سياسة خارجية. فمنذ عام ١٩٧٩م، وإيران تبني حضورها الإقليمي على زرع القلق في دول الجوار، وتمويل الجماعات المسلحة في لبنان والعراق واليمن وسوريا وغيرها، وتحويل الدول الضعيفة إلى ساحات نفوذ لا إلى شركاء.

لم تجلب هذه السياسة لإيران الأمن، بل جلبت لها العزلة والعقوبات؛ وفي النهاية الحرب. ومع ذلك ظلت القيادة الإيرانية تتمسك بها، مُقدِّمةً الأيديولوجيا على مصالح الشعب الإيراني الذي يعاني اقتصاداً منهكاً واحتجاجات متصاعدة وقمعاً لا يتوقف. وحين جاء الرد الإيراني على ضربة فبراير ٢٠٢٦م، جاء بلا تمييز: اعتداء سافر بالصواريخ والمسيّرات على دول خليجية وعربية لم تشارك في الهجوم على إيران، وإغلاق لمضيق تعتمد عليه دول محايدة قبل أن يعتمد عليه أعداء إيران، وتوسيع للمعركة إلى لبنان واليمن والعراق.

موقف هذه الورقة واضح: هذه التصرفات العدوانية مؤذية وليست من قبيل الدفاع عن النفس – بل هي نموذج مكثّف لسياسة إيرانية أنتجت أزمات المنطقة على مدى عقود. وإيران التي تدّعي المظلومية وتُطلق الصواريخ على دول محايدة، وتُغلق مضيقاً دولياً تمر منه سلع شعوب لا ناقة لها في هذه الحرب. هذه الدولة فقدت حق الشكوى حين جعلت من جيرانها رهائن لسياساتها.

> **إذا كانت إسرائيل تُدار بمنطق القوة العسكرية المجردة، فإن إيران تُدار بمنطق لا يقل خطورةً: الثورة المُصدَّرة، والنفوذ المُموَّه، والوكلاء المسلحون بوصفهم سياسة خارجية**

وبعد سكوت المدافع، المطلوب من إيران ليس خطاب مقاومة جديداً ولا مناورة تفاوضية عابرة، بل مراجعة كبرى لعقل الدولة. فإيران إن أرادت أن تستعيد احترام الجوار فعليها أن تبدأ من الخليج العربي أولًا وليس من العواصم البعيدة وأن تقدم تعهدات ملزمة بعدم الاعتداء، وإيقاف دعم المليشيات العابرة للحدود، واحترام سيادة الدول، وضمان حرية الملاحة، وشفافية نووية كاملة. وعليها أن تدرك أن استمرار الغموض النووي يجعل استعادة الثقة مستحيلة ما لم تنتقل طهران من سياسة التحدي إلى سياسة التحقق والضمانات. ومن دون ذلك، ستبقى إيران مصدر قلق لا مصدر استقرار – بصرف النظر عمّن يحكمها.

رابعاً: دول الخليج العربية – لم تختر الحرب ولكنها دفعت الثمن

لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي طرفاً مباشراً في هذه الحرب، بل سعت خلال السنوات الأخيرة إلى الانفتاح على طهران وفتح قنوات جديدة، انطلاقاً من افتراض أن التهدئة الدبلوماسية قد تُسهم في خفض التوتر وتوسيع هامش الأمان. غير أن تطورات الحرب في مطلع مارس ٢٠٢٦م، كشفت حدود هذا الرهان؛ إذ امتدت الضربات الإيرانية إلى نطاق جغرافي أوسع شمل دولاً لم تُعلن انخراطها في النزاع، بما يُعدّ تجاوزاً لحدود الصراع المباشر وإقحاماً لدول المجلس غير المشاركة فيه. وبسبب سياسات إيران المضطربة واعتداءاتها وجدت دول الخليج التي تبنّت الحياد نفسها ضمن دائرة التأثير الحربي؛ في مشهد يعكس فجوة حادة بين منطق الدبلوماسية وحسابات القوة.

المملكة العربية السعودية: الثقل الاستراتيجي في لحظة الاختبار

غير أن هذا المشهد القاتم كان يمكن أن يكون أشد قتامة بكثير، لولا أن المنطقة تمتلك ثقلًا استراتيجياً حقيقياً اسمه المملكة العربية السعودية. ففي خضم الحرب، حين كانت العواصم تتبادل التهديدات وتُطلق التصريحات وتُصعّد الخطاب، اختارت المملكة مساراً مختلفاً تماماً. لم تنجرف مع موجة التصعيد، ولم تنكفئ خلف حدودها بصمت سلبي – بل استثمرت ثقلها الاستراتيجي بحكمة نادرة: فتحت قنوات التواصل مع كل الأطراف في الوقت ذاته، ووظّفت علاقاتها الواسعة مع الغرب والشرق والجنوب لتلطيف حدة الصراع، وأبقت الباب مفتوحاً للحوار حين كان الجميع يُغلقون النوافذ.

> **لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي طرفاً مباشراً في هذه الحرب، بل سعت خلال السنوات الأخيرة إلى الانفتاح على طهران وفتح قنوات جديدة**

المملكة التي استثمرت السنوات الأخيرة في بناء علاقات متوازنة مع واشنطن وبكين وموسكو، ومع طهران ذاتها حين وقّعت معها اتفاق الرياض عام ٢٠٢٣م، وجدت نفسها في قلب هذه الأزمة بأوراق لا يملكها أحد غيرها. قوة لا تُقاس بعدد الصواريخ وحده، بل بعمق العلاقات وسعة التأثير وصدقية الموقف. دولة يصغي إليها المتحاربون لأنها لا تتبنى أجندة أحدهم، ويثق بها المجتمع الدولي لأنها أثبتت أنها تُفاوض من أجل الاستقرار لا من أجل النفوذ.

ولعل أبلغ دليل على عمق هذا الدور أن الأزمة – على فداحتها – لم تتحول إلى حرب إقليمية شاملة تجتاح دول الجوار وتُعيد رسم خرائط المنطقة بالنار. وهذا لم يحدث صدفةً؛ كان في جزء كبير منه نتاج حكمة سعودية مدروسة، رأت في كل لحظة تصعيد فرصةً للتهدئة لا للاشتعال، وفي كل ثغرة دبلوماسية منفذاً للحوار لا للمزايدة.

وهذا الدور لا يجب أن يبقى ظرفياً يُمارَس في أوقات الأزمات ثم يتراجع مع انكشاف الغيوم. ما أثبتته المملكة في هذه الحرب هو أنها قادرة بحكم موقعها وعمقها الاستراتيجي وثقلها ومكانتها الدينية والاقتصادية والسياسية أن تكون ميزان استقرار دائم، لا للمنطقة وحدها بل للنظام الدولي برمته في لحظاته الأكثر اضطراباً. وهذا يفرض على المجتمع الدولي أن يتعامل مع المملكة بوصفها شريكاً استراتيجياً في صناعة السلام، لا مجرد مورد للطاقة أو قاعدة عبور.

دروس ما بعد الحرب لمنظومة الخليج

الدرس الأشد مرارة هو أن الحياد الناعم رفاهية لا تملكها دول تقع في قلب أكثر المناطق اشتعالاً. والمطلوب ليس الانزلاق نحو المحاور الصارمة، بل بناء ثقل ذاتي – عسكري واقتصادي وتقني – يجعل استهدافها مكلفاً لأي طرف كان. وتحديداً:

على صعيد الدفاع والأمن: الاعتماد الكبير على مظلة أمنية أجنبية واحدة ثبت أنه رهان محفوف بالمخاطر. واشنطن على سبيل المثال لها أولوياتها المتغيرة وحساباتها الانتخابية، وقوى أخرى لها حدود قدراتها. والواجب بناء منظومة دفاع خليجية مشتركة حقيقية، لا تنسيقاً بروتوكولياً، بل تكاملاً عملياً في منظومات الرصد المبكر والدفاع الصاروخي وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الفعلي.

> **الدرس الأشد مرارة هو أن الحياد الناعم رفاهية لا تملكها دول تقع في قلب أكثر المناطق اشتعالاً**

على صعيد سلاسل الإمداد: إغلاق مضيق هرمز أثبت أن هشاشة هذا الممر الواحد تهدد الاقتصادات الخليجية قبل أن تهدد غيرها. فالاستثمار في ممرات بديلة، وتطوير موانئ بديلة، ومد خطوط الأنابيب نحو ممر آمن، وتعزيز شبكة الطرق البرية الخليجية، لم يعد رفاهيةً لوجستية بل ضرورة أمنية وجودية. كما أن بناء احتياطيات استراتيجية من الغذاء والدواء والوقود، موزعة في مواقع متعددة لا في مستودع مركزي واحد قابل للاستهداف، بات شرطاً لا خياراً.

على صعيد التكامل الخليجي: أعادت الحرب طرح سؤال جوهري بإلحاح جديد: إلى أي حد يمكن لدول المجلس أن تعتمد على بعضها بوصفها عمقًا استراتيجيًا بديلًا أو مكمّلًا للاعتماد على القوى الخارجية؟ فما يزال مسار التكامل بين دوله دون مستوى الإمكانات المتاحة، سواء في البعد الاقتصادي أو الصناعي أو التنظيمي، كما أن أدوات العمل المشترك لم تبلغ بعد درجة الفاعلية التي تمكّن من تشكيل كتلة متماسكة. ما بعد هذه الحرب يمثل لحظة مفصلية – وربما حاسمة – للانتقال من إطار تنسيقي إلى كيان متكامل قادر على توحيد المواقف وتعزيز القوة التفاوضية. وفي هذا السياق، يبرز دور المملكة العربية السعودية في إدارة الأزمة بنهج متوازن قائم على الانفتاح وتجنّب الاستقطاب، بوصفه نموذجًا يمكن أن يدفع المنظومة الخليجية نحو مزيد من التماسك والفاعلية.

> **أعادت الحرب طرح سؤال جوهري بإلحاح جديد: إلى أي حد يمكن لدول المجلس أن تعتمد على بعضها بوصفها عمقًا استراتيجيًا بديلًا أو مكمّلًا للاعتماد على القوى الخارجية؟**

خامساً: الجوار الأوسع – المنطقة تلتهب من أطرافها

لا تنحصر الحروب داخل حدودها، بل تمتد آثارها إلى محيطها الإقليمي. ففي لبنان، استمرت الضربات في بعض المناطق – خصوصاً في الجنوب – رغم إعلان هدنة الثامن من أبريل ٢٠٢٦م، ما يعكس هشاشة الترتيبات الميدانية. وقد أدى ذلك إلى نزوح داخلي واسع، فيما اضطر مئات الآلاف إلى العبور نحو سوريا هرباً من الغارات.

وعلى مستوى المنطقة، كانت أعداد النازحين واللاجئين تُقدَّر بعشرات الملايين حتى قبل تصاعد هذه الجولة، ومع استمرار العمليات تتزايد هذه الأعداد بشكل مطّرد.

سادساً: ما بعد سكوت المدافع – واجبات الأطراف الكبرى

بعد انكفاء غبار الحرب، لن يكون السؤال الأهم: من انتصر عسكرياً؟ بل: من سيملك شجاعة إصلاح ما كشفت عنه الحرب من خلل في التفكير والتخطيط والتحالفات وحدود القوة؟

أمريكا: شريك أم مستخدِم؟

الولايات المتحدة هي القوة التي ما زالت تملك مفاتيح التأثير الأكبر في أمن الخليج والشرق الأوسط، لكنها تخاطر اليوم بخسارة رصيدها التاريخي لدى أصدقائها إذا ظل أمنهم تابعاً لحسابات إسرائيل أو لإدارة أزمات لا يُستشارون فيها مسبقاً. دول المنطقة التي تضررت أمنياً واقتصادياً من هذه الحرب لا يكفي أن تُطمأن بالكلمات بعد وقوع الصواريخ والمسيّرات – بل تحتاج إلى ترتيبات دفاعية واضحة، وخطط إنذار مبكر مشتركة، وتكامل حقيقي في الدفاع الجوي والبحري والسيبراني، وضمانات سياسية مكتوبة بأن أمنها ليس هامشاً في صراع الآخرين.

موقف هذه الورقة أن أمريكا أشعلت فتيل هذه الحرب وعليها أن تتذكر أن أصدقاءها في المنطقة ليسوا ساحاتٍ للعمليات ولا مصادر طاقة وممرات ملاحة وقواعد عبور فحسب، بل دول ذات سيادة ومصالح وكرامة استراتيجية. والولايات المتحدة إن أرادت ألا تخسر الشرق الأوسط مطالبة بأن تُثبت أن قواعدها واتفاقياتها ليست حضوراً رمزياً بل منظومة أمن إقليمي فعلية، وأن تُعيد تعريف علاقتها بأصدقائها على أساس الشراكة لا الاستخدام، وعلى أساس التشاور المسبق لا الإبلاغ المتأخر.

> **الولايات المتحدة هي القوة التي ما زالت تملك مفاتيح التأثير الأكبر في أمن الخليج والشرق الأوسط**

إسرائيل: مطالبة بمصالحة الحدود

إسرائيل مطالبة بأن تُصالح نفسها مع معنى الحدود السياسية المعترف بها دولياً بوصفها شرطاً لأي استقرار إقليمي ممكن. وتنص المبادرات العربية والقرارات الدولية المتعاقبة على مبادئ واضحة تستهدف الوصول إلى تسوية دائمة تقوم على العيش في حدود مستقرة ومعترف بها، بما يضمن إنهاء حالة الصراع المزمن. غير أن هذه المبادئ، رغم تكرار التأكيد عليها، لم تُترجَم في السياق الإسرائيلي إلى التزام سياسي مستقر أو ممارسة تنفيذية متسقة. وقد أسهم هذا التباين المستمر بين الالتزام

المعلن والتطبيق الفعلي في إبقاء التوتر قائماً وتعثّر أي تسوية نهائية وشاملة، بما جعل الصراع مفتوحاً على إعادة إنتاج أزماته بدل حسمها.

إيران: مطالبة بمصالحة الجوار

إيران مطالبة بأن تُصالح جوارها وتعمل على بناء ثقة راسخة. والمطلوب منها: تعهدات ملزمة بعدم الاعتداء، ووقف دعم المليشيات العابرة للحدود، وضمان حرية الملاحة الدولية، وشفافية نووية كاملة وغير قابلة للتأويل. ومن دون هذه الخطوات، ستبقى إيران مصدر قلق لا مصدر استقرار؛ بصرف النظر عمّن يحكمها أو ما تُعلنه من نيات.

سابعاً: المجتمع الدولي – إدارة التناقض لا حسمه

لم تنخرط المملكة المتحدة في الضربات الهجومية ضد إيران، لكنها شاركت عسكرياً في نطاق دفاعي محدود، شمل نشر قدرات جوية واعتراضية لحماية قواتها ومنشآتها، والمساهمة في تأمين شركائها العسكريين؛ وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية – ضمن ترتيبات دفاع جماعي. أما الاتحاد الأوروبي، فقد جمع في موقفه بين إدانة التصعيد والدعوة إلى خفضه عبر المسار الدبلوماسي، من دون امتلاك أدوات تنفيذية كافية لفرض هذا المسار. وفي المقابل، طرحت الصين وباكستان مبادرات لاحتواء الأزمة، لكنها بقيت في إطار المساعي السياسية غير الملزِمة.

> **لم تنخرط المملكة المتحدة في الضربات الهجومية ضد إيران، لكنها شاركت عسكرياً في نطاق دفاعي محدود**

وبين هذه المواقف، يظل مجلس الأمن الدولي محدود الفاعلية بفعل الانقسامات بين أعضائه الدائمين، ما يعكس تآكل قدرة منظومة القرار الدولي على التعامل مع أزمات مركّبة تتداخل فيها اعتبارات الردع والتوازنات الكبرى. وعلى الصعيد الإنساني، تتزايد الفجوة بين الاحتياجات والموارد؛ إذ تواجه برامج الإغاثة ضغوطاً تمويلية في وقت تتصاعد فيه أعداد المتضررين. وتقليص تمويل الإغاثة اليوم لا يخفّض الكلفة، بل يؤجلها ويضاعفها لاحقاً، حين تتحول الأزمات غير المعالجة إلى موجات نزوح أوسع وضغوط أمنية وتحديات صحية أكثر تعقيداً.

في سياق هذه المواجهة، فإن تغليب الأدوات العسكرية والردع المتبادل قد يفرض فترات هدوء مؤقتة، لكنه لا يعالج أسباب التصعيد الكامنة. ومع بقاء هذه الأسباب دون تسوية سياسية واضحة، يُعاد إنتاج التوتر على شكل

جولات متكررة من التصعيد، ما يحدّ من فرص تثبيت سلام مستقر وطويل الأمد في المنطقة.

ثامناً: خلاصة الموقف والتوصيات

أمن الشرق الأوسط بعد هذه الحرب لن يُبنى بإعلان وقف إطلاق النار وحده. فلا بد من هندسة سياسية وأمنية جديدة تقوم على ثلاثة محاور متكاملة:

١. أمريكا مطالبة بأن تُصالح أصدقاءها مع وضوح معنى التحالف الحقيقي: شراكة لا استخداماً، وتشاوراً مسبقاً لا إبلاغاً متأخراً، وضمانات مكتوبة لا طمأنينة شفهية.

٢. إسرائيل مطالبة بأن تُصالح نفسها مع معنى الحدود السياسية المعترف بها دولياً – وغير ذلك فهي تُخطط للعيش وسط الأزمات والحروب إلى ما لا نهاية.

٣. إيران مطالبة بأن تُصالح جوارها بنوايا صادقة تبني معها الثقة؛ وأن تتخلى عن أذرعها ووكلائها لصالح أمن الجوار والمنطقة.

ومن دون هذه المصالحات الثلاث، ستسكت المدافع مؤقتاً، لكن أسباب الحرب ستبقى حيّة تحت الرماد.

خاتمة – نكتب ونحن في قلب الحدث

لا نعرف متى ستُطلَق الرصاصة الأخيرة. لكننا نعرف من تجربة أفغانستان والعراق وليبيا واليمن وسوريا وغيرها، أن من لا يُفكر في اليوم التالي قبل صمت السلاح يجد نفسه يُرتّب ركاماً بلا خريطة.

هذه الحرب غيّرت وجه المنطقة. غيّرته لأن طرفين – إسرائيل وإيران – أمضيا عقوداً يتبادلان إنتاج الأزمات: واحدة بسياسة القوة المفتوحة وإدارة الصراع لا إنهائه، وأخرى بسياسة التمدد المسلح وتصدير الأيديولوجيا على حساب استقرار الجوار. وحين التقت هذه السياسات بإرادة أمريكية لتصفية الملف الإيراني، كانت المنطقة كلها هي من دفع الفاتورة.

> **إسرائيل وإيران – أمضيا عقوداً يتبادلان إنتاج الأزمات: واحدة بسياسة القوة المفتوحة وإدارة الصراع لا إنهائه، وأخرى بسياسة التمدد المسلح وتصدير الأيديولوجيا على حساب استقرار الجوار**

غير أن المنطقة أثبتت أنها لا تخلو من قوى تسعى إلى كبح الانزلاق نحو الانهيار. وقد برز دور المملكة العربية السعودية في الحدّ من الاستقطاب الإقليمي، عبر تبنّي خطاب التهدئة وتغليب المسار الدبلوماسي، والسعي إلى إبقاء قنوات التواصل مفتوحة في لحظات التصعيد. ومن شأن هذا الدور أن يُخفّف من اتساع رقعة التوتر ويحدّ من تداعياته، مقارنةً بسيناريوهات أكثر حدة كانت المنطقة تنزلق نحوها.

دول الخليج التي لم تُعلن حرباً ودفعت ثمناً تحتاج أن تقرر أنها لن تنتظر الحماية من أحد – بل ستبنيها. وأمريكا التي أشعلت الفتيل تحتاج أن تتذكر أن أصدقاءها ليسوا ساحات، بل شركاء تستحق كرامتهم الاستراتيجية أكثر من مكالمة طمأنة بعد سقوط الصواريخ.

القوى العظمى تشعل الحروب أو توقفها؛ لكنها لا تبني السلام. ذاك عمل أبطأ وأصعب، يبدأ بالطبيب الذي يعود إلى مستشفاه المدمّر، والمخطط الخليجي الذي يرسم منظومة أمن جديدة لا تستأذن أحداً في وجودها، والمفاوض الإيراني الذي يعرف في قرارة نفسه أن إعادة بناء بلده تستحق أكثر من خطاب الصمود وعقيدة تصدير الثورة، والمسؤول الإسرائيلي الذي يُدرك أن الأمن الحقيقي لا يُبنى بالتفوق العسكري وحده، بل بالسلام المفقود الذي طالما أجّله.

نعم، ستسكت المدافع يوماً ما. ولكن إذا لم تتغير العقول التي أطلقتها، فإن السكوت لن يكون إلا استراحة المحارب – لا نهاية الحرب.

القوى العظمى تشعل الحروب أو توقفها؛ لكنها لا تبني السلام

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64